

يسر المشاركين في جلسات المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي المنعقدة في مدينة الزنتان بتاريخ 2018/04/24م إن يتقدموا بخالص الشكر والامتنان لكل من أسهم في انعقاد ونجاح هذه الجلسات، كما يتقدمون بخالص شكرهم إلى البعثة الأممية للدعم في ليبيا وعلى رأسها السيد المبعوث الشخصي للسيد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة لما تبذله من جهد من أجل حلحلة المشاكل والمعوقات الراهنة في ليبيا، كما يتقدمون بالشكر الجزيل إلى منظمة الحوار الإنساني لدعمها اللوجستي لمسارات الحوار الوطني الليبي ويؤكدون على التوصيات التالية:

### أولاً: أولويات الحكومة

- يهيب المجتمعون بالأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستمرار في دعم الشعب الليبي للوصول الى بناء دولته المنشودة وذلك بمنع التدخل الخارجي في الشأن الليبي والمساعدة على توحيد المؤسسات السيادية وعلى رأسها حكومة موحدة ومصغرة قادرة على الاطلاع بمهامها ومسؤولياتها والعمل على توفير المناخ الأمني للحكومة، الامر الذي من شأنه أن يساهم في إنجاح برامجها وخططها لتجاوز الأزمة الراهنة.
- كما يأمل المجتمعون ان تضطلع الحكومة الموحدة المأمولة بدورها في كل ما من شأنه:
  - حماية السيادة الوطنية وفرض هيبة الدولة والقانون على كل بقاع ومنافذ الوطن البرية والبحرية والجوية.
  - الاهتمام بالاحتياجات اليومية للمواطن والعمل على رفع المعاناة عنه وتحسين وضعه الامني والاقتصادي ومعالجة غلاء المعيشة وذلك بتوفير هذه الاحتياجات والحيلولة دون تهريبها.
  - العمل على عودة المهجرين والنازحين في الداخل والخارج.

- تفعيل المؤسسات الرقابية بالدولة ومراقبة ومتابعة الأموال اللبية في الداخل والخارج.
- ضبط الخطاب الإعلامي وتفعيل القوانين المنظمة للعمل الإعلامي ومنع الخطاب الإعلامي المحرض على الفتنة والكراهية.

## ثانيا: الأمن والدفاع

- العقيدة العسكرية يجب أن تبنى على أساس الولاء لله أولا ثم للوطن وحمائته والدفاع عنه وعدم التدخل في التداول السلمي على السلطة.
- تفعيل القوانين العسكرية التي تنظم العمل العسكري على الأسس المهنية المعتمدة على العقيدة والتراتبية العسكرية.
- إخضاع المؤسسات العسكرية والأمنية للسلطة المدنية العليا بالدولة.
- تشكيل مجلس أعلى للجيش يتولى الإشراف وقيادة القطاعات والوحدات العسكرية.
- ضم الثوار الذين لم تتلخخ أيديهم بدماء الليبيين ولم يتورطوا في جرائم الفساد الاقتصادي والتفريب والهجرة الغير شرعية إلى المؤسسات العسكرية والأمنية على أن يكون ضمهم عن طريق التجنيد بشكل فرادى وإخضاعهم للتدريب والتأهيل العسكري.
- على الأمم المتحدة بما لها من القدرة والقوة المساعدة على جمع الأسلحة خاصة الثقيلة والمتوسطة منها بشكل طارئ، وحل الميلشيات التي زعزعت الأمن وعرقلت جهود المصالحة وابتزت الحكومات وسيطرت على مقدرات الدولة ومؤسساتها وامتنت التفريب والخطف والهجرة الغير شرعية وتجريم حمل السلاح خارج إطار القانون ومؤسسات الدولة العسكرية والأمنية الشرعية.
- حصر جميع العناصر الإجرامية المحكوم عليهم بقضايا وجنح سابقة الذين خرجوا من السجون أبان ثورة 17 فبراير والمنضمين حاليا لمؤسستي الجيش والشرطة وتطهير هذه المؤسسات من جميع هذه العناصر الفاسدة والمجرمة.

### ثالثا: توزيع السلطات

- تعديل نصوص الاتفاق السياسي بحيث يشكل المجلس الرئاسي المؤقت من ثلاثة أعضاء، رئيس ونائبين، وتكون رئاسة المجلس بشكل تناوبي ما بين الأعضاء الثلاثة، والابتعاد عن ترسيخ مفهوم المحاصصة الجهوية والمناطقية والقبلية في تولي المناصب والوظائف العليا في الدولة.
- تفعيل نظام الحكم المحلي بما يضمن اللامركزية الموسعة واعتماد نظام البلديات لدوره الفعال في إيصال الخدمات بشكل مباشر وسريع للمواطن بكافة المناطق كما يضمن التوزيع العادل والشامل للثروات الوطنية الليبية بحيث يشمل كل مناطق الوطن ويحارب التهميش الاقتصادي للمناطق.
- الدفع بالدماء الجديدة والشابة لتولي الوظائف العليا مع الأخذ بعين الاعتبار استبعاد مزدوجي الجنسية عن تولي المناصب العليا والسيادية في الدولة.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني بما يمكنها من متابعة ومراقبة عمل الحكومة ومتابعة انتهاكات حقوق الانسان.
- التسريع بطرح مشروع الدستور الليبي للاستفتاء عليه من قبل الشعب الليبي، والذي من شأنه ضمان المعايير والموصفات والآليات اللازمة للتعيينات الحكومية والوظائف العليا، وتحديد مهام وصلاحيات السلطات التنفيذية والتوزيع العادل للموارد والثروات الوطنية.

### رابعا: العملية الدستورية والمسار الانتخابي

- الاعتراض على صياغة نقاط المحور الرابع الخاص بالعملية الدستورية والمسار الانتخابي و الذي نصه "بضمان التمثيل العادل للمكونات المجتمعية ذات الخصوصيات الثقافية والاثنية وضحايا التهميش الاقتصادي والإداري وحماية حقوقهم"، وذلك باعتبار أن جميع شرائح المجتمع الليبي ومناطقه هم ضحايا للتهميش الاقتصادي والإداري والفساد الحكومي المستشري في جميع أجهزة الدولة وإداراتها ومفاصلها، ويرى المجتمعون أن ما تضمنه مشروع الدستور يضمن التمثيل العادل للمكونات الاجتماعية ذات الخصوصية الثقافية، و يستجيب لمطالبهم بخصوص الأمور المتعلقة بهم.
- الاعتراض على صياغة النقطة الثالثة و التي نصها "الشكل الأمثل للمضيء قدما في العملية الدستورية بطريقة تحقق دستورا توافقيا ودائما لليبيين" والتأكيد على عدم قبول أي بديل عن مشروع الدستور الليبي الذي أعدته لجنة صياغة الدستور

- المنتخبة من الشعب الليبي، وان أي آلية أو بديل أو تعديل للدستور القادم يجب أن يكون نابعا من الشعب الليبي وإرادته الحرة دون أي تدخل خارجي.
- التأكيد على سحب أو تعديل النقاط سالفة الذكر والتي تعتبر تدخلا واضحا في الشأن السياسي الداخلي لليبيا وإعادة صياغتها وتعميمها على اللقاءات القادمة للحوار الوطني الليبي.
- التسريع بطرح مشروع الدستور الليبي للاستفتاء ليقول الشعب الليبي كلمته في دستوره تتويجا لعمليته الديمقراطية بكل حرية دون أي إملاءات خارجية، ويرى المجتمعون أن الشكل الأمثل للمضي قدما في العملية الدستورية يكمن في ضرورة استكمال المسار الدستوري طبقا لأحكام الإعلان الدستوري، وذلك بتمكين الشعب من تحديد موقفه من مشروع الدستور عن طريق استفتاء عام ينظم على أساس إن الشعب الليبي كله دائرة واحدة كما هو وارد في الإعلان الدستوري، و يكون ذلك بالضغط على مجلس النواب لإصدار قانون الاستفتاء، أو تكليف المفوضية العليا للانتخابات بإجراء هذا الاستفتاء من قبل الهيئة التأسيسية طبقا للإجراءات والأحكام التي تضمنها الإعلان الدستوري نفسه الذي لم يشترط إصدار قانون خاص بذلك، كما انه تضمن الأحكام الإجرائية والموضوعية الكافية لإجراء الاستفتاء، فمن غير المقبول تجاوز مشروع الدستور التوافقي الذي أقرته الهيئة التأسيسية بأكثر من الأغلبية المطلوبة والذي كلف الكثير من الجهد والوقت والمال.
- لا يجوز أن يضل الشعب الليبي بأسره رهينة لقلّة من مجلس النواب تمارس الابتزاز والإكراه المادي والمعنوي لمنع المجلس من القيام بواجباته في فترة حرجة من تاريخ البلاد.
- تأسيسا على كل ما سبق، فإنه لكي تكون الانتخابات المزمع إجراؤها ذات مصداقية وفعالية، فمن الضروري أن تتم وفق أحكام الدستور الدائم للبلاد حتى تؤدي إلى قيام مؤسسات قانونية دائمة وفاعلة، ولتنتهي بذلك المراحل الانتقالية المتعاقبة التي أرهقت البلاد والعباد.
- لتحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية يجب الأخذ بعين الاعتبار تهيئة البيئة الاجتماعية، وتحقيق العدالة الانتقالية وجبر الضرر ورفع المظالم الأمر الذي من شأنه تحقيق مصالحة وطنية عادلة وشاملة.
- العمل على تحقيق المصالحة الوطنية السياسية وفق المبادئ الأساسية المبنية على مشروع الدولة المؤسساتية.